

**الحدث** لم يحمل يوم أمس أي تغيير كبير في خريطة السيطرة بعد الهجوم الكبير لمجموعات «جيش الفتح» وحلفائها غرب حلب. التقاط الجيش السوري المبادرة في بعض نقاط الاشتباك ساعدت في تخفيف حدة اندفاعات المسلحين، لكن هولاء مازالوا حتى الآن يملكون القدرة على الهجوم والصورة في المنطقة تحتاج لأيام لتتضح أكثر

## الجيش يضبط جبهة غرب حلب: اندفاعات المسلحين مستمرة

بعد إصرارها على التعاون مع «جبهة النصرة»، مؤمهاً خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره القبرصي يوانس كاسولديس، إلى أن «تعلق طلعات الطائرات الجوية الروسية والسورية لمدة تقارب الأسبوعين، يعدّ كافياً للفصل بين الإرهابيين والمعتدلين». وذكر بتقديرات الدول الغربية لعدد عناصر «جبهة النصرة» في أحياء حلب الشرقية، بأنه «لا يتجاوز مئتي مقاتل أو ثلاث مئة»، لافتاً إلى أن وسائل الإعلام الغربية أصبحت تقول إن «الناصرية هي التي تقود الهجمات انطلاقاً من تلك الأحياء». ورأى أن «بقية المسلحين الموجودين في حلب الشرقية، الموجودين بإرادة أو بغير إرادة، متواطئون في جرائم النصرة». وفي سياق متصل، دانت موسكو استهداف الأحياء السكنية والمدنيين في مدينة حلب، بقذائف تحمل مواد كيميائية. وأوضحت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أن «استخدام الإرهابيين لمواد كيميائية سامة ضد المدنيين، حدث مسبقاً... ففي 2013 استعمل مسلحون مواد مشابهة في قصف الغوطة

مع نجاح الجيش السوري وحلفائه في صد اندفاعات مجموعات «جيش الفتح» على مدخل حلب الجنوبي الغربي، شهدت تلك الجبهة ثباتاً في خطوط السيطرة رغم استمرار الاشتباكات ضمن ضاحية الأسد ومنيان. ومن المرجح أن يكتف الجيش جهوده لاستعادة النقاط الواقعة ضمن الأحياء السكنية قبل تعزيز المسلحين لنقاطهم داخلها، وهو ما قد يصعب عملية



**سيطر الجيش على تك كردي المجاور لدوما في الغوطة**

استرجاعها على نحو يشابه ما جرى في مشروع 1070، عقب معارك الراموسة والكلبات. وفي ضوء استمرار تعليق موسكو لغاراتها الجوية فوق مدينة حلب، أوضح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس، أن بلاده ترى أن جميع الفصائل المسلحة في أحياء حلب الشرقية، أصبحت أهدافاً مشروعة للقوات الروسية.



رأى لافروف أن المسلحين في أحياء حلب الشرقية متواطئون مع «الناصرية» (الناضول)

السورية في رسالتين إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إن «التنظيمات الإرهابية المسلحة بما في ذلك ما يروى للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها أن

أنفسهم أصحاب تأثير على فصائل المعارضة المسلحة»، بتنفيذ وعودهم بفضلها عن «داعش» و«جبهة فتح الشام» والتنظيمات المشابهة. وبدورها، قالت وزارة الخارجية

الشرقية، وكذلك في خان العسل غرب حلب، كذلك حصل ذلك في مارع عام 2015، وحي صلاح الدين في حلب عام 2016». ولفقت إلى أن بلادها ترى أن من واجبها «تذكير من يعتبرون

### اليمن

## إحاطة ولد الشيخ لمجلس الأمن: محاولة للتوازن



وعد ولد الشيخ بالعودة إلى صنعاء للتشاور مع الأطراف (أ ف ب)

الامنية العاجلة، وصولاً إلى إنهاء حالة الأزمة السياسية بين المكونات اليمنية». ولفقت في خلال مناقشته الورقة الأممية مع بعض من سفراء الدول الدائمة العضوية، إلى أن ورقة ولد الشيخ خلّت من قضايا أساسية ومحورية، أهمها وقف العدوان وفك

من سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، أوضح عبد السلام أن خطة ولد الشيخ «تحمل إطاراً شاملاً يسمح لنقاشها كإرضية أولية لبحث كل التفاصيل ومعالجة الاختلافات المتعلقة بالتزامين وإيجاد سلطة توافقية وإصلاح مناطق الترتيبات

غير رسمية»، إشارات إلى رفض الأطراف خريطة الطريق التي قدمها. ولد الشيخ وعد بالعودة إلى صنعاء والرياض للتشاور مع الأطراف «بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي مفضل بناءً على خريطة الطريق» التي أكد أنها تشكل مع ما اتفق عليه في الكويت نواة لحل شامل وعملي، مشيراً إلى أن الكرة باتت «في ملعب الأطراف اليمنية». ودعا تلك الأطراف إلى تقديم التنازلات وتغليب مصلحة اليمن على مصالحها الضيقة، حسب قوله.

بالتزامن، أكد المتحدث الرسمي لـ «أنصار الله» محمد عبد السلام، استعداد فريق صنعاء لنقاش ورقة مبعوث الأمم المتحدة للحل الشامل في اليمن، وخلال اتصال أجراه بعدد

ورفض خطته، واصفاً بعض التصرفات بأنها «تخالف الالتزامات التي قدموها مسبقاً بالانخراط الكامل وبشكل بناء مع مسار السلام الذي تيسره الأمم المتحدة»، معتبراً عن رغبتهم في وقف شامل للأعمال القتالية، ومقللاً من أهمية الهدنة الأخيرة التي قال إن جميع الأطراف عمدت إلى خرقها.

وكشف المبعوث الدولي عن محتوى خطته التي قبلها وقد صنعاء مع ملاحظات ورفضتها الحكومة الموالية للرياض، قائلاً: «ترتكز على إنشاء لجان عسكرية وأمنية تشرف على الانسحابات وتسليم الأسلحة في صنعاء والحديدة وتعز، كذلك ستعنى هذه اللجان بمهمة ضمان إنهاء العنف العسكري والإشراف على سلامة المواطنين ومؤسسات الدولة وأمنهم»، إضافة إلى كونها بحسب إحاطته «تتطرق إلى مجموعة إجراءات سياسية انتقالية تشمل مؤسسة الرئاسة، بما في ذلك تعيين نائب رئيس جديد وتشكيل حكومة وفاق وطني لقيادة المرحلة الانتقالية والإشراف على استئناف الحوار السياسي وإكمال المسار الدستوري ومن ثم إجراء الانتخابات». وأفاد بأنه تلقى «بطبق

للمرة الأولى منذ توليه منصبه الأممي. حاول إسماعيل ولد الشيخ إقامة بعض التوازن في مقارباته لتطورات الأزمة اليمنية، إذ حقل خلال إحاطته لمجلس الأمن الطرفين مسؤولي عرقلة الحل، ولا سيما في ضوء تفاقم المعاناة الإنسانية

صنعاء - علي جاجر

عادت التحركات الدبلوماسية والسياسية لتنشط باتجاه البحث عن حلول للأزمة اليمنية التي وصلت نتائجها إلى مستوى الكارثة الإنسانية. هذه الكارثة برزت في المجاعة التي تفشت في الأونة الأخيرة في المناطق الساحلية والتي قد تصل إلى كل اليمن، في حال استمرار الأزمة الاقتصادية مع انقطاع الرواتب على موظفي القطاع العام.

وللمرة الأولى، وزع المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ، الاتهامات على الأطراف اليمنية، إذ اتهم في إحاطته لمجلس الأمن يوم أمس، الأطراف بعرقلة الوصول إلى حل سياسي

**وضع وفد صنعاء ملاحظات عدة على خطة ولد الشيخ**

